

الأشخاص ذوو الإعاقة وقضايا الحوار

شك أن الدولة المصرية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق هذه الفئة والعديد من الهيئات الدولية قد بذلت جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فهم جزء لا يتجزأ من المجتمع المصري، فضلًا عن أنهم يمثلون نسبةً لا يُستهان بها من إجمالي عدد السكان؛ إذ بلغ تعدادهم في أحدث الإحصائيات أكثر من ١٢٪. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مناقشة القضايا المجتمعية والثقافية، بما في ذلك دوائر الحوار، لا يزال ليس بالقدر الكافي، سواء مشاركتهم بوصفهم مواطنين لهم كامل الحق في المشاركة عامةً، أو فيما يتعلق بالقضايا والحقوق التي تخص هذه الفئات على جداول أعمال الحوارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتزداد الفجوة عندما يتعلق الأمر بالنساء ذوات الإعاقة، فمشاركتهنَّ محدودة إن لم تكن منعدمة أحيانًا، وعادةً ما تكون المشاركة ذات طبيعة رمزية.

وعليه فإن هذه الورقة تستهدف تسليط الضوء على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في قضايا الحوار، وإبراز أهمية هذه المشاركة لمسارات الحوار ذاتها. وهي تستهدف كافة الأطراف المعنية، الحكومية وغير الحكومية، وحتى الهيئات الدولية الراعية للحوار بين أتباع الأديان والثقافات. ويستثمر معدُّو هذه الورقة مشاركتهم في أحد مشاريع منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية، لإثارة هذه القضية، والتي تقع في صميم رسالة منتدى حوار الثقافات بوصفه منصة دامجة ومعبِّرة عن التنوع الثقافي والاجتماعي، وفق مبدأ «عدم ترك أي أحد يتخلَّف عن الركب». وتتضمن الورقة النقاط التالية:

أولًا: المشاركة حقُّ يكفله الدستور المصري، والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان

تنص المادة (٩) من الدستور المصري على أن «تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز». وهو التزام يشمل كافة المواطنين والمواطنات. كما تنص المادة (٨١) صراحةً على كافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجاء نصها كما يلي: «تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا ورياضيًّا وتعليميًّا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص».

وانطلاقًا من التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفق المادة (٩٣) من الدستور المصري، والتي تنص على: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون، وهو القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة»، فإن بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لها قوة القانون، وهو ما يعني أن البنود التالية مُلزِمة للدولة وكافة الأطراف، وهي بنود تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين، بما في ذلك المشاركة وعدم التمييز، فقد جاء ما يلى في الاتفاقية:

- (أ) احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم.
 - (ب) عدم التمييز.
 - (ج) كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعَّالة في المجتمع.
 - (د) احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.
 - (هـ) تكافؤ الفرص.
 - (و) إمكانية الوصول.
 - (ز) المساواة بين الرجل والمرأة.
 - (ح) احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

ومن ثم، فإن إقرار وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحوار هو حقّ على الجميع الالتزام به، واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان المشاركة الكاملة، وقد دعم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه الحقوق.

ثانيًا: مشاركة الأشخاص ذوى الإعاقة بين الحق والواقع

بالرغم من وضوح الأطر القانونية والدستورية التي تكفل الحق في المشاركة للمواطنين والمواطنات من الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف دوائر الإعاقة، إلا أن الواقع لا يواكب هذه الالتزامات، فلا يزال هناك تهميش واضح للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف دوائر المجتمعي، وخاصةً الذي لا يتعلق مباشرةً بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. إن حصر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في

المبادرات والحوارات الخاصة بالإعاقة، هو في حد ذاته دليل على أن البيئة معيقة وغير دامجة. على سبيل المثال لم نجدهم في الحوارات المجتمعية التي سبقت صدور بعض القوانين في الفترة الأخيرة، كذلك لم نجد لهم تمثيلًا يُذكر في مجلس الشيوخ على الرغم من مناشداتهم المستمرة وقت انتخاب المجلس، والتي وصلت لأعلى المستويات، إلا أنها لم تجد صدى لدى الأحزاب التي خاضت الانتخابات، على الرغم من وجود كوادر من الأشخاص ذوي الإعاقة في أمانات تلك الأحزاب. وفي الحقيقة لا مبرر لإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة عامةً، وفي دوائر الحوار خاصةً، فشأنهم شأن غيرهم فهم مواطنين ومواطنات، لديهم الكثير منهم الخبرة والكفاءة والقدرة على الإسهام في كافة المجالات.

ثالثًا: أهمية مشاركة الأشخاص ذوى الإعاقة في دوائر الحوار

فضلًا عن كون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في دوائر الحوار هو حقٌّ يكفله الدستور المصري، فثمة أهمية نسبية لتعزيز مشاركة هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١. تعزيز مفهوم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع لدى الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ولدى الأشخاص من غير ذوي الإعاقة، والذي بدوره يؤدي على المدى البعيد إلى مشاركتهم الفعّالة بشكل عادي كونهم أفرادًا طبيعيين في المحتمع،
- ٢. تحقيق الاستفادة من الكفاءات الموجودة لدى بعض الكوادر من الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات على أساس
 كفاءتهم دون النظر لكونهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٣. تحفيز العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لبذل مزيد من الجهد للاندماج في المجتمع ورفع قدراتهم وكفاءتهم للقدرة على المنافسة كونهم سيحصلون على فرصتهم كاملة أسوةً بغيرهم من الأشخاص غير ذوي الإعاقة.
- ٤. تعزيز شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بالمسؤولية المجتمعية كونهم جزءًا أصيلًا وفعًالًا ومشاركًا في كافة قضايا المجتمع،
 والحد من شعورهم بأنهم فئة لها «احتياجات» فقط دون النظر إلى ما عليها من واجبات تجاه مجتمعها.
- ٥. إزالة اللبس الموجود في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يجعل نظرة المجتمع الدائمة لهم أنهم أشخاص يحتاجون المساعدة طوال الوقت، وأن من يتميز منهم في أي مجال يُعد ذوي قدرات خاصة أو فائقة.
- ٦. تفعيل مبادئ وقيم التنوع والتعددية والمواطنة والدمج، فهي عناصر ضرورية ليس فقط للأشخاص ذوي الإعاقة ولكن للجميع ولسلامة ورُقِي البيئة المجتمعية.

رابعًا: بيئة الحوار من منظور الإتاحة والتمكين وعدم التمييز

إن ملاءمة بيئة الحوار من الأمور الحاسمة في المشاركة الفعّالة والبنّاءة، وإذا كان هذا الأمر يُعدّ مبدأً عامًا، فإنه يكتسب أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، فمفاهيم الإتاحة والوصول هي متطلبات لإحقاق الحقوق. فمن ناحيتهم، يمتلك كثيرٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على المشاركة في كافة دوائر الحوار المجتمعي، فقد تفهم القائمون على دوائر الحوار بعض المفاهيم عن الإعاقة. فمن المنظور الاجتماعي فإن الإعاقة هي تفاعل بين الخلل أو القصور الموجود لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وبين المجتمع المحيط به الذي لم يوفر له الوسائل المناسبة لممارسته حياته بشكل طبيعي على قدم المساواة مع الآخرين. وهكذا يتبين لنا أنه كلما وفر المجتمع وسائل الإتاحة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، كلما زادت قدرتهم على ممارسة حياتهم ومشاركتهم في المجتمع بشكل طبيعي.

وإذا أضفنا لما سبق المنظور الحقوقي، نجد أن المواثيق الدولية وكذلك الدستور والقانون فرض تلك الإتاحة في كافة نواحي الحياة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي على قدم المساواة مع الآخرين، لكن عدم تفهًّم تلك الأمور يجعل بعض القائمين على دوائر الحوار يمارسون نوعًا من الإقصاء والتهميش للأشخاص ذوي الإعاقة، دون النظر إلى كفاءتهم الأكاديمية أو المهنية، ويزداد الأمر سوءًا حينما يتعلق الأمر بالمرأة ذات الإعاقة، فهنا يصبح التهميش مُضاعَفًا.

وختاما ومن أجل إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في دوائر الحوار، فإن هذه الورقة توصي بالآتي:

- احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري في المجتمع، وهو من المبادئ العامة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.
 - ٢. التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس كفاءتهم الأكاديمية والمهنية وليس على أساس إعاقتهم.
- ٣. إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القضايا والحوارات المجتمعية وليست التي تختص بإعاقتهم فقط، فهذا في حد ذاته شكل من أشكال التنميط، حتى لو تم بنوايا حسنة.
 - ٤. توفير كافة وسائل الإتاحة المناسبة التي تضمن مشاركة فعَّالة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٥. اتخاذ كافة التدابير القانونية والتربوية والإعلامية لمواجهة كافة أشكال التنمر تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يؤدي بدوره لخلق فجوة بينهم وبين مجتمعهم.
 - ٦. غرس ثقافة التعايش وقبول الآخر في الأطفال؛ لأن أطفال اليوم هم قادة مجتمع الغد.
 - ٧. تعميم مساواة النوع الاجتماعي لتعزيز إسهام ومشاركة ذوات الإعاقة.
- ٨. توعية الأطراف المعنية بالحوار، بما في ذلك الهيئات الداعمة، بحق وأهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في دوائر الحوار.

ment of the participation of persons with disabilities to initiatives and dialogues specific to disability, is evidence that the environment is obstructive and non-inclusive. For example, we did not find them in the societal dialogues preceding the issuance of some recent laws, nor did we find significant representation for them in the Parliament despite their continuous appeals during the council's elections, which reached the highest levels. However, these appeals did not resonate with the parties participating in the elections, despite the presence of qualified individuals with disabilities within the ranks of those parties. In truth, there is no justification for excluding persons with disabilities from participation in general, especially in dialogue circles. Their situation is no different from others; they are citizens (men and women), they possess lots of experience, competence, and the ability to contribute to various fields.

Thirdly: The importance of the participation of persons with disabilities in dialogue circles

In addition to being a right guaranteed by the Egyptian constitution, the participation of persons with disabilities in dialogue circles holds relative importance that can be summarized as follows:

- 1- Promoting the concept of integrating persons with disabilities into society among persons with disabilities themselves and those without disabilities, which in turn leads to their long-term effective participation as ordinary individuals in society.
- 2- Utilizing the existing competencies of some individuals with disabilities in all the fields based on their competence regardless of their disability status.
- 3- Motivating many persons with disabilities to exert more effort to integrate into society, enhance their capabilities, and compete effectively, as they will be given equal opportunities similar to those without disabilities.
- 4- Enhancing the sense of social responsibility among persons with disabilities as genuine, active participants in all societal issues, thereby reducing their sense of being a group with only "needs" without considering their duties towards their community.
- 5- Eliminating misconceptions in society about persons with disabilities, which often leads to the community perception that they constantly need assistance, and that those who excel among them in any field are considered to have special or superior abilities.
- 6- Activating the principles and values of diversity, pluralism, citizenship, and integration, which are essential elements not only for persons with disabilities but for everyone, contributing to the safety and advancement of the social environment."

Fourthly: The environment of dialogue from the perspective of accessibility, empowerment, and non-discrimination

The suitability of the dialogue environment is one of the crucial issues for effective and constructive participation. While this is a general principle, it becomes particularly important when it comes to the participation of persons with disabilities, as concepts of accessibility and inclusion are prerequisites for upholding their rights. Many persons with disabilities can participate in all spheres of societal dialogue, as dialogue facilitators have some understanding of disability concepts. From a social perspective, disability is an interaction between the existing impairment or deficiency in persons with disabilities and the surrounding society that has not provided suitable means for them to lead their lives equally with others. Thus, it becomes clear that the more society provides suitable accessibility means for persons with disabilities, the more they enhance their ability to lead their lives and participate in society naturally.

Adding to the preceding legal perspective, we find that international treaties as well as the constitution and laws have imposed such accessibility in all aspects of life to empower persons with disabilities to lead their lives equally with others. However, lack of understanding of these matters leads some dialogue facilitators to practice a form of exclusion and marginalization of persons with disabilities, without considering their academic or professional competence. The situation worsens when it comes to disabled women, as they face compounded marginalization.

In conclusion, and to uphold the right of persons with disabilities to participate in dialogue circles, this paper recommends the following:

- 1- Respecting differences and accepting persons with disabilities as part of human diversity in society, which is one of the general principles of the International Convention on the Rights of Persons with Disabilities.
- 2- Dealing with persons with disabilities based on their academic and professional competence rather than their disability.
- 3- Involving persons with disabilities in all societal issues and dialogues, not just those related to their disabilities, as this can be a form of stereotyping even if done with good intentions.
- 4- Providing all appropriate accessibility means to ensure effective participation of persons with disabilities.
- 5- Taking all legal, educational, and media measures to confront all forms of bullying towards persons with disabilities, which in turn leads to creating a gap between them and their society.
- 6- Instilling a culture of coexistence and acceptance of others in children, as today's children are tomorrow's leaders.
- 7- Promoting gender equality to enhance the contribution and participation of disabled women.
- 8- Educating stakeholders in dialogue, including supporting organizations, about the right and importance of the participation of persons with disabilities in dialogue circles.





Persons with disabilities and dialogue issues

There is no doubt that the Egyptian state and the institutes of civil society concerned with the rights of this category, and many international organizations have exerted great efforts in the last years to assure the integration of persons with disabilities. They are an integral and genuine part of the Egyptian community. Moreover, they represent a considerable proportion of the total population, as their count in the latest statistics exceeds 12%. However, despite all these efforts, the participation of people with disabilities in discussing societal and cultural issues, including the circles of dialogue, is still not sufficient. Whether it is their participation as citizens with full rights to participate in general or regarding issues and rights concerning these groups on the agendas of cultural, social, economic, and political dialogues. The gap widens when it comes to disabled women, as their participation is often limited or nonexistent, and usually symbolic in nature.

Therefore, this paper shed light on the rights of the persons with disabilities to participate in the issues of dialogue and assure the importance of these participations to the process of dialogue. It targets all the relevant parties, governmental and non-governmental, even the international organizations that sponsor the dialogue between the followers of religions and cultures. The people who work on this paper are investing their participation in one of the projects of the Cultural Dialogue Forum at the Coptic Evangelical Organization to raise this issue, which lies at the heart of the mission of the Cultural Dialogue Forum as an inclusive platform expressing cultural and social diversity, according to the principle of 'leaving no one behind.' The paper includes the following points:

First: Participation is a right guaranteed by the Egyptian constitution and international treaties concerned with human rights

Article (9) of the Egyptian constitution states that "the state is committed to achieving equal opportunities among all citizens without discrimination." This commitment includes all citizens, both men and women. Additionally, Article (81) explicitly addresses the rights of persons with disabilities, and its text is as follows: "The state is committed to guaranteeing the rights of persons with disabilities and dwarfs, in terms of health, economy, society, culture, entertainment, sports, and education, providing job opportunities for them, allocating a percentage of them, preparing public facilities and the surrounding environment, allowing them to exercise all political rights, and integrating them with other citizens, in accordance with the principles of equality, justice, and equal opportunities."

Based upon the state's commitment to international agreements, covenants, and treaties for human rights, as stated in Article (93) of the Egyptian constitution, which stipulates: 'The state is committed to international agreements, covenants, and treaties for human rights ratified by Egypt, and they have the force of law upon publication according to the established procedures,' the provisions of the International Convention on the Rights of Persons with Disabilities have the force of law. This means that the following provisions are binding on the state and all parties, ensuring the rights of persons with disabilities as citizens, including participation and non-discrimination. The convention states the following:

- (a) Respect for the inherent dignity and autonomy of persons, including freedom to make their own choices and independence.
- (b) Non-discrimination.
- (c) Ensuring full and effective participation and inclusion of persons with disabilities in society.
- (d) Respect for differences and acceptance of persons with disabilities as part of human diversity and nature.
- (e) Equal opportunities.
- (f) Accessibility.
- (g) Equality between men and women.
- (h) Respect for the evolving capacities of children with disabilities and respect for their right to preserve their identity.

Therefore, the adoption and promotion of the participation of persons with disabilities in dialogue is a right that everyone must commit to, and take necessary measures to ensure full participation, the law on the rights of persons with disabilities supports these rights.

Secondly: The participation of persons with disabilities between right and reality

Despite the clarity of the legal and constitutional frameworks that guarantees the right of participation for citizens with disabilities, the reality does not align with these commitments. There is still clear marginalization of persons with disabilities in various spheres of societal dialogue, especially those not directly related to disability issues. The confine-